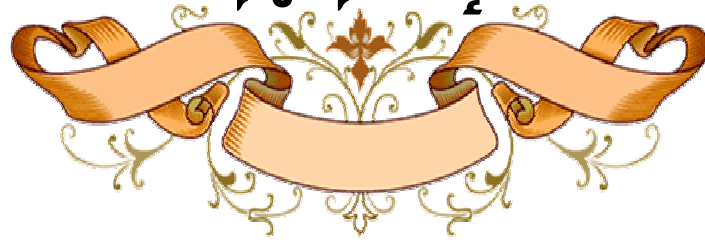


الآراء التي انفرد  
الإمام الخزالي  
بذكرها عن الشافعية  
دراسة فقهية  
(كتاب العبادات والجنائز)

إعداد



الأستاذ المساعد الدكتور

محمود بندر علي

تدريسي في جامعة بغداد

كلية العلوم الإسلامية

### ملخص البحث

١. تناول البحث المسائل التي أنفرد الإمام الغزالي بذكرها عند الشافعية وهذه المسائل منها ما انفرد بها ومنها ما اختارها الإمام.
٢. هناك من المسائل انفرد الإمام الغزالي بها ولم يقل بها غيره كما ورد في مسألة الاستجاء من الريح ومسألة رفع اليدين في تكبيرة الإحرام واستخدام الخط ستره للمصلي والصلاة على ظهر الدابة والموالاة بين كلمات الفاتحة وصوم يوم الدهر ومن مرّ بمواقيت يريد دخول الحرم لحاجة غير النسك ووقت أخرج صدقة الفطر ولبس الخاتم والسوار والطوق من الفضة للرجال وغيرها من المسائل التي مرّ ذكرها.
٣. ومسائل أخرى انفرد الإمام باختيارها مثل إذا اشتبه الإناءان فتوضأ بأحدهما اجتهدا فكان اختياره مخالفاً للشافعية.
٤. ومنها مسائل أنفرد بترجيحها مثل الماء الجاري إذا أصابته نجاسة ونفقة تجهيز الزوجة إذا ماتت وغسل ذات رحم محرم عند وجود النساء ولم يقل بالترتيب كما عند الشافعية وكل هذه المسائل التي مرّ ذكرها أنفرد الإمام بالقول بها أو أنفرد بترجيحها أو أنفرد باختيارها وهذه المسائل ما تتعلق بالعبادات والجنائز.

### Abstract

١. Dealt with the issues that himself Imam Ghazali Bzla of the when Shaafa' is and these issues, including himself, including what I choose forward.
٢. There are matters himself Imam Ghazali it did not say the other as stated in the question is tinja from the wind and the issue of raising the hands in the opening takbeer use the line jacket is praying and prayer on the back of an animal and loyalty between the words light and fasting on age and over Bmoaqat wants to enter campus to the need of non-ascetic and time to charity-fitr and wearing a ring, bracelet and ring of silver for men and other issues mentioned over.
٣. And other matters himself forward chosen such if Alanaouan suspected wudoo one of them diligent was chosen contrary to
٤. Including issues himself Petrjihaa such as running water if his uncleanness and expense of processing the wife if she died and wash with the womb of Muharram when the presence of women did not say in the order as the Shaafa'is All of these issues over the mentioned himself forward saying or himself Petrjahaha or himself selected and these issues are related worship and funerals.

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه أجمعين... أما بعد:

فإن علم الفقه من أشرف العلوم وأحكمها لأنها اعتنت بالأحكام الشرعية من حيث الحلال والحرام والأحكام الأخرى، فكان علم الفقه المصدر الذي يرجع إليه العلماء والمفتون عند الجواب على المسائل الفقهية وعند الاجتهاد والترجيح والحكم في المسائل الخلافية، أدى هذا الخلاف الفقهي إلى ظهور العلماء المجتهدين ومن هؤلاء الإمام أبي حامد الغزالي الذي كان لظهوره دور مبارك لعلم الفقه وأصوله وثروة كبيرة لمذهب الإمام الشافعي ولم يقتصر على الفقه بل له الفضل على علم الكلام، والمنطق والفلسفة وعلوم أخرى وخير شاهد على ذلك آثاره العلمية التي وصلت أئينا منها المطبوعة ومنها المخطوط، لذلك شرعت في البحث عن فقه الإمام الغزالي بين كتب الشافعية فوجدت له مسائل منها ما أنفرد بذكرها ومنها ما انفرد بترجيحها ومنها ما انفرد باختيارها في العبادات والمعاملات ولكثرة المسائل التي خالف بها اخترت فقه العبادات والجنائز لتكون عنوان البحث وقسمته على تمهيد ثلاثة مباحث، ومقدمة وخاتمة.

التمهيد: حياة الإمام الغزالي، والمبحث الأول: ودرست فيه الطهارة وما يتعلق بها. والمبحث الثاني: خصصته لدراسة الصلاة وما يتعلق بها، والمبحث الثالث: الصوم، والزكاة، والحج، والجنائز.

وختمت البحث بخاتمه لأهم النتائج التي توصلت إليها ومن ثم ذكرت المصادر التي اعتمدت عليها في كتابة البحث. وأخيرا أسأل الله التوفيق والسداد في عملي هذا وإن يجعله خالصا لوجهه، وأعوذ به من الخطأ والتقصير وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

## التمهيد

### أولاً: حياة الإمام الغزالي

#### ١- اسمه ونسبه:

هو محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الشافعي الغزالي ولد سنة خمسين وأربعمائة -صاحب التصانيف والذكاء المفرط- كما وصفه الذهبي صاحب كتاب سير أعلام النبلاء عندما ترجم له. ووصفه في طبقات الشافعية بحجة الإسلام وزين الدين وفي طبقات الفقهاء بـ: حجة الإسلام وزين الأنام<sup>(١)</sup>.

وقال ابن كثير عند ترجمته للغزالي بعد أن ذكر اسمه: تفقه على إمام الحرمين وبرع في علوم كثيرة، وله مصنفات منتشرة في فنون متعددة، فكان من أذكى العالم في كل ما يتكلم فيه، وساد في شببته حتى أنه درس بالنظامية ببغداد، وله أربع وثلاثون سنة، فحضر عنده رؤوس العلماء، وكان ممن حضر عنده أبو الخطاب، وابن عقيل، وهما من رؤوس الحنابلة، فتعجبوا من فصاحته<sup>(٢)</sup> واطلاعه، قال ابن الجوزي: وكتبوا كلامه في مصنفاتهم...<sup>(٣)</sup>.

#### ٢- أسرته:

ولد الإمام الغزالي لأسرة عامرة وكان يجالس أهل العلم من الفقهاء فإذا سمع كلامهم بكى وتضرع وسأل الله أن يرزقه ولدا ويجعله فقيها ويحضر مجالس الوعظ، فإذا طاب وقته بكى وسأل الله أن يرزقه ولدا واعظا. فاستجاب الله دعوته. فرزقه الله عالمين جليلين وهما:

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء: ٣٢٢/١٩ فما بعدها، وطبقات الشافعية: ٢/٢٩٣، وطبقات الفقهاء للشيرازي: ٢٤٨/١.

(٢) يقول الباحث: تكلم بعضهم على الغزالي متهما إياه بأنه كثير الأغاليط النحوية وشهادة ابن كثير في البداية والنهاية للغزالي كافية للرد عليهم ورد اتهامهم.

(٣) ينظر: البداية والنهاية لابن كثير: ١٧٣/١٢.

- حجة الإسلام الإمام محمد بن محمد بن محمد أبو حامد الغزالي.
- وأخوه أبو الفتوح أحمد بن محمد الغزالي.
- أما الإمام حجة الإسلام: فكان أفقه أقرانه، وإمام أهل زمانه ؛ كلمة شهد به الموافق والمخالف وافر بحقيقتها المعادي والمناكف.
- وأما أخوه فهو: أحمد بن محمد بن محمد مجد الدين أبو الفتوح وكان فقيهاً غلب عليه الوعظ والميل إلى الانقطاع والعزلة ؛ درس بالنظامية ببغداد لما تركها الإمام أبو حامد واختصر الإحياء في مجلد سماه لباب الإحياء وله مصنف آخر سماه الذخيرة في علم البصيرة توفي بقزوين سنة عشرين وخمسائة<sup>(١)</sup>.
- ومن عائلة الإمام الغزالي: أحمد بن محمد بن محمد أبو حامد الغزالي القديم وهو عم الإمام حجة الإسلام صاحب الوسيط وكان من شيوخ المذهب وقد تفقه واشتهر حتى أذعن له فقهاء الفريقين وافر بفضل علماء المشرقين والمغربيين وله في الخلاف والجدل ورؤوس المسائل والمذهب تصانيف... توفي بطابران طوس سنة خمس وثلاثين وأربعمائة<sup>(٢)</sup>.
- وهكذا نرى أن الإمام الغزالي هو من بيت علم ودين وتقوى وإمامة.
- ثانياً: نشأته:**

ولد الغزالي حجة الإسلام في بيت دين وصلاح وتقوى وعمل والده غزل الصوف ويبيعه في حانوته<sup>(٣)</sup> ليأكلوا من كسب حلال طيب، وطلب الرزق الحلال عبادة وقد قال رسول الله ﷺ: (أيها الناس إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً وإن الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين فقال جل شأنه: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا

(١) طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة: ٢/٢٨٠.

(٢) ينظر: طبقات الفقهاء للشيرازي: ١/٢٤٩، وطبقات الشافعية لابن قاضي شعبة: ٢/٢٠٥.

(٣) طبقات الفقهاء للشيرازي: ١/٢٤٨.

صَلِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ<sup>(١)</sup> وقال تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، ثم ذكر الرجل يطيل السفر أشعث أغبر يمد يديه إلى السماء يا رب! يا رب! ومطعمه حرام ومشربه حرام وملبسه حرام وغذي بالحرام فأنى يستجاب لذلك<sup>(٣)</sup>، وقد استجاب الله دعاء والد الإمام أبي حامد الغزالي بأن يرزقه الله عالماً متفقهاً، وعالماً واعظاً.. فكان الإمام الغزالي، الإمام الفقيه، وأخوه الشيخ الواعظ أحمد الغزالي.. ومن ذلك نفهم سر هذا الإمام في استقامته وتوفيقه وإمامته فهو ثمرة دعوة صالحة مستجابة لوالده<sup>(٤)</sup>.. وكان والد الإمام حريصاً على تربية ولديه تربية صالحة وعندما مرض مرضه الذي مات فيه أوصى بولديه إلى صاحب له صوفي صالح فعلمهما الخط وأدبهما ثم لما نفذ ما ترك أبوهما وتعذر عليهما القوت فاستشارا المؤدب في ذلك فقال: أرى لكما أن تلتجئاً إلى المدرسة.. قال الغزالي: فصرنا به إلى المدرسة فطلب الفقه لتحصيل القوت ثم افترق الغزالي عن أخيه حيث بدأ برحلته في طلب العلم<sup>(٥)</sup>.

(١) سورة المؤمنون: الآية ٥١.

(٢) سورة البقرة: من الآية ١٧٢.

(٣) صحيح مسلم: ٧٠٣/٢.

(٤) ينظر: ترجمة الإمام الغزالي في إحياء علوم الدين، صحح بإشراف الشيخ عبد العزيز السيروان، دار القلم، بيروت، لبنان، ط ٣.

(٥) ينظر: ترجمة الإمام الغزالي في إحياء علوم الدين، صحح بإشراف الشيخ عبد العزيز السيروان، دار القلم، بيروت، لبنان، ط ٣.

**ثالثاً: لقبه:** لقب الإمام أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الغزالي بألقاب عدة تدل على مرتبته وعظم شأنه فلقب بالغزالي<sup>(١)</sup>، وحجة الإسلام.

**رابعاً: شيوخه وتلامذته**

**أ- شيوخه:**

لقد ذكرت كتب التراجم بعض شيوخ الإمام حجة الإسلام الغزالي ومنهم:

١. الشيخ أحمد بن محمد الراذكاني<sup>(٢)</sup>.

٢. أبو نصر الإسماعيلي: جاء في ترجمة الإمام الغزالي أن الإمام ذكر عن رحلته في ابتداء أمره يقول: هاجرت إلى أبي نصر الإسماعيلي بجرجان فأقمت إلى أن أخذت عنه التعليقة<sup>(٣)</sup>.

٣. إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد العلامة إمام الحرمين أبو المعالي بن الشيخ أبي محمد الجويني فقد ذكر في ترجمة الإمام الغزالي رحلته إلى أبي نصر الإسماعيلي بجرجان ثم إلى إمام الحرمين بنيسابور وأنه لازم إمام الحرمين حتى صار انظر أهل زمانه وكان الإمام يحبه باطناً لما يصدر عنه من سرعة العبارة وقوة الطبع وإنه ابتدأ بالتصنيف في حياة الإمام وأنه خرج إلى العسكر وحضر مجلس نظام الملك إذ كان محط رجال العلماء ومقصد الأئمة والفصحاء ليجري بين حجة الإسلام وبين

(١) ورد في ترجمته في الأعلام للزركلي: بأن تسميته بالغزالي تعود إلى صناعة الغزل عند من يقوله بتشديد الزاي، أو إلى «غزالة» من قرى «طوس» لمن قال بالتخفيف. الأعلام: لخير الدين الزركلي: ٢٢/٧. وفي سير أعلام النبلاء: ٣٤٣/١٩، قال: قال الغزالي عن نفسه عندما سئل: لم سمي بالغزالي؟ فقال: الناس يقولون لي الغزالي -بتشديد الزاي- ولست بالغزالي وإنما أنا الغزالي منسوب إلى قرية يقال لها غزالة، بتخفيف الزاي وفتحها.

(٢) أحمد بن محمد الطوسي أبو حامد الراذكاني، وراذكان من قرى طوس وهو أحد أشراف الإمام أبو حامد الغزالي في الفقه، تفقه عليه قبل رحلته إلى إمام الحرمين. طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: ٤٥/٤.

(٣) ينظر: سير أعلام النبلاء: ٣٣٥/١٩، وينظر: طبقات الفقهاء للشيرازي: ٢٤٨/١.



أولئك العلماء أمام نظام الملك فأعجب به نظام الملك وعظمت منزلة الإمام الغزالي لديه فطلب منه التدريس في المدرسة النظامية ببغداد وقد تم ذلك<sup>(١)</sup>.

٤. الرواسي: الشيخ الإمام الحافظ أبو الفتيان عمر بن عبد الكريم بن سعدويه بن مهمتالدهستاني الرواسي... قدم طوس في آخر عمره فصحب عليه الغزالي الصحيحين ثم سار إلى مرو... فأدركته المنية بسرخس في ربيع الآخر سنة ثلاث وخمسمائة<sup>(٢)</sup>.

### بـ تلامذته

١. أحمد بن علي بن محمد بن برهان بفتح الباء أبو الفتح ولد ببغداد سنة تسع وسبعين وأربعمئة وتفقّه على الغزالي والشاشي والكيّا الهراسي<sup>(٣)</sup>، وبرع في المذهب وفي الأصول وكان هو الغالب عليه توفي سنة عشرون وخمسمائة، وهناك رواية أخرى أنه توفي سنة ثمانية عشر وخمسمائة وهو المعروف<sup>(٤)</sup>.

٢. عبد الكريم بن علي بن أبي طالب أبو القاسم الرازي تلميذ أبي حامد الغزالي واخذ عن الكيا الهراسي وغيره وسمع ببغداد وغيرها وحدث وجال في الآفاق وسكن هراة مدة وحصل المذهب والخلاف وقيل إنه كان يحفظ الإحياء. توفي سنة اثنين وعشرين وخمسمائة أو قبلها أو بعدها<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: طبقات الفقهاء للشيرازي: ٢٤٨/١، وطبقات الشافعية: لابن قاضي شهبة: ٢٩٣/٢.  
(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء: ٣١٧/١٩ وما بعدها، وطبقات الحفاظ للسيوطي: ٤٥١/١.  
وتذكرة الحفاظ: ٤٤/٤.

(٣) سنأتي ترجمته في أقران الإمام الغزالي.

(٤) ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٢٧٩/٢-٢٨١.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٣٠٦/٢-٣٠٧.



٣. سعيد بن محمد بن عمر الإمام أبو منصور بن الرزاز أحد أئمة الشافعية ببغداد تفقه على عدة فقهاء ومنهم الإمام أبي حامد الغزالي والكياء الهراسي وغيرهما. برع وساد وصارت إليه رئاسة المذهب ودرس بالنظامية مدة ثم عزل وكان ذا سمت ووقار وجلالة مولده سنة اثنتين وستين وأربعمائة، توفي في ذي الحجة سنة تسع وثلاثين وخمسمائة<sup>(١)</sup>.

٤. علي بن مسلم بن محمد بن علي جمال الإسلام أبو الحسن السلمي الدمشقي الفقيه الفرضي تفقه على عدة فقهاء وبرع في المذهب. ولزم الغزالي مدة مقامه بدمشق ودرس في حلقة الغزالي بالجامع مدة، وسمع الكثير وأملى عدة مجالس ودرس بالأمينية سنة أربع عشرة وخمسمائة وهو أول من درس بها... قال الغزالي: خلفت بالشام شابا إن عاش كان له شأن. قال: فكان كما تفرس فيه. وكان ثقة ثبًا عالما بالمذهب والفرائض. توفي في ذي القعدة سنة ثلاث وثلاثين وخمسمائة وهو ساجد في صلاة الفجر<sup>(٢)</sup>.

٥. موسى بن هارون بن موسى بن خلف بن عيسى بن سعيد الخير بن أبي درهم النجيب من أهل وشقة<sup>(٣)</sup>، وبها ولد يكنى أبا هرون وكناه أبو حامد الغزالي أبا عمران، رحل حاجا فأدى الفريضة ودخل دمشق في رمضان سنة سبع وثمانين وأربعمائة. سمع من أبي حامد الغزالي بداية الهداية والرسالة القدسية من تأليفه وأجازه سائر تصانيفه سنة تسعين وأربعمائة وكتب له بذلك<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: المصدر نفسه: ٣٠٤/٢.

(٢) ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه: ٣٠٧/٢ وما بعدها.

(٣) وشقة بفتح أوله وسكون ثانيه والقاف، بليدة بالأندلس ينسب إليها طائفة من أهل العلم. معجم البلدان: ٣٧٧/٥.

(٤) ينظر: التكملة لكتاب الصلة لأبي عبد الله القضاعي: ١٧٤/٢.

٦. أبو محمد التكريتي وهو من تلامذة الإمام أبي حامد الغزالي<sup>(١)</sup> وأبو محمد التكريتي هو عبد الله بن علي بن سويذة التكريتي<sup>(٢)</sup>، المتوفى سنة أربع وثمانون وخمسمائة<sup>(٣)</sup>.

٧. أبو القاسم بن البزري عمر بن محمد الشافعي جمال الإسلام إمام وفقه أهل الجزيرة ومفتيها ومدرسها رحل إلى بغداد وأخذ عن الغزالي والكيان وجماعة وبرع في المذهب ودقائقه وصنف كتابا في حل مشكلات المذهب، وكان من أهل العلم والدين بمحل رفيع، كان أحفظ من بقي في الدنيا على ما يقال لمذهب الشافعي انتفع به خلق كثير، ولم يخلف بالجزيرة مثله، ولد سنة إحدى وسبعين وأربعمائة، وتوفي في أحد الربيعين سنة ستون وخمسمائة، والبزري منسوب إلى عمل البزر وهو الدهن من حب الكتان<sup>(٤)</sup>.

٨. محمد بن يحيى بن منصور العلامة محي الدين أبو سعد النيسابوري تفقه على أبي حامد الغزالي وأبي المظفر الخوافي وبرع في الفقه وصنف في المذهب والخلاف وانتهت إليه رئاسة الفقهاء بنيسابور رحل الفقهاء من النواحي للأخذ عنه، واشتهر اسمه ودرس بنظامية نيسابور هو أستاذ المتأخرين وأوحدتهم علما<sup>(٥)</sup>، قتل في شهر رمضان سنة ثمان وأربعين وخمسمائة حين تعرضت.

(١) ينظر: التكملة لكتاب الصلة: ١/١٦٩.

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء: ١٧٢/٢١.

(٣) ينظر: كشف الظنون: ١/٢٨٩.

(٤) ينظر: شذرات الذهب: ٤/١٨٩، والعبر في خبر من غبر: للذهبي: ٤/١٧١، وطبقات الشافعية: ٢/٣٢٠.

(٥) ينظر: علام النبلاء: ٢٠/٣١٢-٣١٣، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهاب: ٢/٣٢٥.

### خامسا: وفاة الإمام الغزالي.

توفي الإمام الغزالي رحمه الله في ١٤ من جمادى الآخرة ٥٠٥هـ، عن عمر بلغ خمسا وخمسين سنة، ودفن في مقبرة الطابران في مدينة طوس شرقي ضريح الإمام الرضا<sup>(١)</sup>، ولم يخالف في تاريخ وفاته إلا صاحب مرآة الزمان الذي ذهب إلى أن وفاته كانت في سنة ٥١٢هـ، وهو رأي شاذ لا دليل له ولم يقل به أحد من المؤرخين، وينقل لنا شقيق الإمام الغزالي قصة وفاته فيقول: لما كان يوم الاثنين وقت الصباح توضأ رضي الله عنه وصلى، وقال: علي بالكفن فأخذه وقبله ووضعته على عينه وقال سمعا وطاعة للدخول على الملك، ثم مد رجليه واستقبل القبلة، وانتقل إلى رحمة ربه رضوان الله تعالى عليه<sup>(١)</sup>.

(١) المصادر السابقة.

## المبحث الثاني المسائل المتعلقة بالطهارة

### المسألة الأولى: نجاسة الماء الجاري

اختلف العلماء في الماء الجاري هل ينجس، على أقوال:

القول الأول: قال الإمام الغزالي: إذا كانت النجاسة مائعة، فإن غيرت الماء، فالقدر المتغير كنجاسة الجامدة، ولا فلا ينجس الماء، وإن كان قليلاً؛ لأن الناس مازالوا يتوضئون، ويسبحون من الأنهار الصغيرة<sup>(١)</sup>.

القول الثاني: الماء الجاري ينجس إذا كان أقل من قلتين، وهو القول الجديد للشافعي، والرواية الثانية في مذهب أحمد<sup>(٢)</sup>.

### استدلوا بما يأتي:

١. قوله ﷺ: (إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث)<sup>(٣)</sup>، وقد أجيب عنه في القول الأول.

٢. قياس الماء الجاري على الدائم، وقال ابن تيمية: وكلاهما لا حجة فيه، ولا أثر عن أحد من السلف<sup>(٤)</sup>.

القول الثالث: إن الماء الجاري لا ينجس، وهو مذهب أبي حنيفة، ومالك، والزيدي، والأمامية، وابن حزم، والقول القديم للشافعي، وهو إحدى الروايتين عن أحمد<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: الوسيط: ١٨٥/١.

(٢) ينظر: المهذب: ٧/١، والمغني: ٣٥/١.

(٣) سنن أبي داود: ١٧/١.

(٤) ينظر: مجموع الفتاوى: ٣٢٧/٢١.

(٥) ينظر: بدائع الصنائع: ٧١/١، ومواهب الجليل: ٧٢/١، وشرائع الإسلام: ١٢٢/١، والمهذب: ٧/١، والمغني: ٣٥/١.

### استدلوا بما يأتي:

١. قوله ﷺ: (لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه)<sup>(١)</sup>.  
إن النبي ﷺ فرق بين الدائم والجاري في نهيهِ عن الاغتسال فيه، والبول فيه، وهذا يدل على الفرق بينهما، ولأن الجاري إذا لم تغيره النجاسة فلا وجه لنجاسته<sup>(٢)</sup>.
٢. وقوله ﷺ حينما سئل عن بئر بضاعة: (الماء طهور لا ينجسه شيء)<sup>(٣)</sup>.  
المقصود هو الماء الجاري، والفرق أن الجاري له قوة دفع النجاسة عن غيره، فإنه إذا صُبَّ على الأرض النجاسة طهرها، ولم يتنجس، فكيف لا يدفعها عن نفسه، ولأن الماء الجاري يحيل النجاسة بجريانه، وقال ابن قدامة: (فعلى هذا لا يتنجس الجاري إلا بتغيره؛ لأن الأصل طهارته، ولا نعلم في تنجيسه نصاً، ولا إجماعاً، فبقي على أصل الطهارة، ولأنه يدخل في عموم قوله ﷺ: (الماء طهور لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه، وطعمه، ولونه)<sup>(٤)</sup>.

### القول الراجح:

يبدو لي أن الراجح القول القائل بأن الماء الجاري لا ينجس؛ لأنه ماء كثير وجاري، والنجاسة إذا وقعت فيه لا تؤثر عليه، وكذلك النجاسة تذهب مع الماء الجاري، ولا تقف في الماء، وتذهب ويحل بدل عنه ماء جديد فيكون طاهراً.

(١) صحيح البخاري: ٩٤/١

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى: ٣٢٧/٢١.

(٣) سنن أبي داود: ١٧/١.

(٤) ينظر: المغني: ٣٥/١، لم أجد الحديث في كتب الحديث.

## المسألة الثانية: الاستنجاء من الريح

القول الأول: وقد خالف الإمام الغزالي الأصحاب في الاستنجاء من الريح والنوم، أو خرجت منه حصاة، ولا رطوبة معها، ففيه قولان: يجب الاستنجاء؛ لأنها لا تخلو من رطوبة، والثاني: لا يجب، وهو الأصح؛ لأنها خارجة من غير رطوبة فأشبهه الريح، وقال الغزالي بها<sup>(١)</sup>.

القول الثاني: عدم وجوب، الاستنجاء أو سنيته من الريح والصوت، ونص أكثرهم على كراهته، قال الحنفية: لا يستجي من الريح؛ لأنها ليست عينا نجسة مرئية، وبخروج الريح لا يكون على السبيل شيء، وإنما نقضت الوضوء لانبعاثها عن موضع النجاسة، وفي مراقي الفلاح، وشرح الاختيار، قالوا: الاستنجاء من الريح بدعة<sup>(٢)</sup>.

## القول الثالث: نص على الكراهية المالكية، والشافعية:

قال البيجوري: (... وصرح الجرجاني بأنه يكره الاستنجاء من الريح، واعتمده الشيخ نصر المقدسي...)، وقال الحنابلة: (وليس على من نام أو خرجت منه ريح استنجاء، ولا نعلم في هذا خلافا، قال أبو عبد الله: ليس في الريح استنجاء في كتاب الله، ولا في سنة رسول الله، إنما عليه الوضوء...)<sup>(٣)</sup>.  
واستدل الجميع بما روى عن النبي ﷺ أنه قال: (من استجى من ريح فليس منا)<sup>(٤)</sup>، وعليه فإن الاستنجاء من الريح والصوت إسراف مكروه.

(١) ينظر: الوسيط: ٢٩٨/١-٢٩٩.

(٢) ينظر: بدائع الصنائع: ١٩/١، والاختيار: ٣٦/١.

(٣) ينظر: المدونة: ٧/١، وجواهر الإكليل: ١٩/١، وينظر: الأم: ٧/١، والمجموع: ٩٦/٢، والمغني: ١٩٤/١.

(٤) ينظر: المغني: ١٤٩/١. لم أجد الحديث في كتب الحديث.

## الرأي الراجح:

الذي يبدو لي هو القول الثاني الذي قالوا لا يستنجى من الريح، لأن الريح ليست بعينا نجسا ولا مرئية ولذلك لا يؤمر بالاستنجاء منها، والله أعلم.

### المسألة الثالثة: إذا اشتبه الإناءان فتوضأ بأحدهما اجتهدا

اختلف الفقهاء في الوضوء منها إلى:

#### القول الأول: نقل النووي انه لا يصح وضوءه فهو كالمصلي إلى جهة بغير

اجتهاد، فانه لا تصح صلاته بالاتفاق، وإن وافق القبلة، وكذا من صلى شاكاً في دخول الوقت بلا اجتهد فوافقه لا تصح صلاته، ولو صلى هنا قبل بيان طهارة الذي توضأ به فإنه لا تصح صلاته باتفاق الشافعية<sup>(١)</sup>.

يجاب عن هذا بأن الطهارة في نفسها عبادة وقد شرع فيها شاكاً في شرطها، وقد قطع الغزالي في فتاويه بصحة وضوئه والمختار بطلان وضوئه<sup>(٢)</sup>.

#### القول الثاني: لا يجزى التحري في المياه التي في الآنية التي اشتبه الطاهر فيها

بالنجس بل يجب التيمم ثم الصلاة ولا إعادة، على خلاف في أراقه الماء أو عدم إراقته وهو قول الحنفية<sup>(٣)</sup> إذا كان عدد الآنية التي فيها ماء نجس لا تزيد (اقل أو يساوي) عن عدد الآنية التي فيها ماء طاهر، وهو الصحيح عند أكثر أصحاب مالك وفي وجه للشافعية<sup>(٤)</sup> إن اشتبه عليه ماءان ومعه ماء ثالث تيقن طهارته، كالماء في القبلة كذلك إن اشتبه ماء وبول فلا يجتهد في الأول ويريقهما أو أحدهما يخلط أحدهما أو شيئاً منه مع الآخر ثم يتيمم ولا إعادة عليه، فلو تيمم قبل ذلك لا يصح

(١) المجموع: ٢٥٨/١.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) الاختيار: ٤٦/١.

(٤) المجموع: ٢٥٩/١.



تيممه؛ لأن شرط صحته أن لا يتيمم بحضور ماء متيقن الطهارة، ويتوضأ به مره إن اشتبه ماء بما ورد، وهو مذهب الحنابلة<sup>(١)</sup>.

### واستدلوا:

أن كثرة النجس تريب فوجب تركه والعدول إلى مالا ريب فيه والتيمم. ويرد عليه أن الريبة تزول بغلبة الظن بطهارته فيكون محللاً للاجتهاد، وأن الأصول المقررة على كثرة الحرام أو استواء الحلال والحرام توجب تغليب حكم في المنع. كأخت أو زوجة اختلطت بأجنبية، ويرد عليه انه قياس مع الفارق لندرة ذلك بخلاف المياه، وإن التحري يرد الشيء إلى أصله فالماء يرجع إلى أصله وهو الطهارة، أما الوطء فالأصل تحريمه وإذا تردد فرع بين أصليين الحق بأشبههما به وشبه المياه بالثياب والقبلة أكثر فالحق بها دون الزوجة. ولأنه سوى الطاهر والنجس وإذا اقل عنه - فأشبهه الماء والبول ويرد أصله الطهارة بخلاف البول وإن الاشتباه بالماء يكثر وتعم به البلوى بخلاف الماء والبول، كما أن البول ليس مما يجتهد فيه بحال كما أن ذلك مترتب على قاعدة الحنفية في اعتبار نجاستها كلها حكماً للغالب<sup>(٢)</sup>.

القول الثالث: إذا علم أن أحد الإنائين أو اللباسين تنجس وكان كلاهما مما يستعملهما ولا يدري أيهما هو الذي تنجس على التقين وجب الاجتناب عن كليهما ويتيمم هذا هو مذهب الإمامية<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: المغني: ٥٠/١.

(٢) المجموع: ٢٣٧/١، والمغني: ٥٢/١.

(٣) شرائع الإسلام: ٢٣/١.

### الترجيح:

أرى أن القول الثاني هو الراجح في التحري والاجتهاد والنظر في تمييز الطاهر منها عن المتنجس بعلامة ظاهرة كتغير لون أو ريح أو طعم ما فيه أو رشاش حوله أو يرى اثر كلب اقرب إلى احدهما من الآخر، فإذا فعل ذلك غلب على ظنه نجاسة أحدهما لوجود بعض العلامات وطهارة الآخر لعدمها، وهذا مقيس على الاجتهاد عند الاشتباه في القبلة الذي أجمعت الأمة عليه<sup>(١)</sup> وهو اقرب إلى القياس من الاشتباه بالبول، أو اختلاط الأخت بالأجنبيات أو الزوجة بالأجنبيات، لأن الأول أشبه والثاني قياس مع الفارق، أما إذا تحرى واجتهد ولم يغلب على ظنه يريقهما أو يصب احدهما في الآخر في الوقت فيصير فاقد للماء ويلزمه حينئذ التيمم ولا إعادة عليه. والله اعلم.

### المسألة الرابعة: ضبط ثمن المثل لماء الوضوء

أن وجد الماء في سفره بثمن المثل، وهو واجد للثمن غير محتاج إليه في نفقه وليس عليه دين مستغرق جميع ماله وجب عليه شراء الماء للوضوء، ولا يجوز له التيمم، ولكن اختلفوا في ضبط ثمن المثل، إلى ثلاثة أقوال<sup>(٢)</sup>:

القول الأول: أن ثمن مثله قدر أجره نقله إلى الموضوع الذي فيه الشخص، وقد ذكر هذا الوجه الإمام النووي، ووصفه بالضعف، فقال: (وفي ضبط ثمن المثل أوجه... أنه قدر أجره نقله إلى ذلك الموضوع، وهو ضعيف)<sup>(٣)</sup>.

وهو أحد الوجوه المشهورة عند الخراسانيين، وقال به الإمام الغزالي، وقال عنه: أعدل الوجوه، وقال الإمام الرافي: لم نر أحدا اختاره غير الإمام الغزالي<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: المجموع: ٢٣٩/١.

(٢) المجموع شرح المذهب: ٢٨٢/٢.

(٣) روضة الطالبين: ٢١٣/١.

(٤) المجموع: ٢٨٢/٢.

### أدلة القول الأول:

١. ثمن مثل الماء أجرة نقله إلى ذلك المكان ففيه تعرف الرغبة أي قدر الذي يرغب فيه أجرة النقل فقط، فهو لا يساوي أكثر من ذلك، وإن كان الماء مملوكاً<sup>(١)</sup>.

يرد عليه: أن قيمة الماء لا تتجاوز أجرة نقله هذا يكون في بلاد حيث يكثر الماء أما في السفر وحيث يقل الماء فالأمر مختلف<sup>(٢)</sup>.

٢. ذكر إمام الحرمين أن هذا الوجه مبني على أن الماء لا يملك -أي لا يباع ولا يشتري لأنه ملك للجميع- فليس له، فاعتبر أجرة نقله إلى ذلك المكان فقط، قال: إن هذا ضعيف، لأنه مبني على عدم تملك الماء، وهو وجه ضعيف<sup>(٣)</sup>.

القول الثاني: أنه يعتبر ثمن مثله في ذلك الموضع في غالب الأوقات، عند وجود الماء والسلامة، وهذا الوجه منقول عن أبي إسحاق المروزي، واختاره القاضي الروياني، وبه قطع الماوردي<sup>(٤)</sup>.

### أدلة القول الثاني:

١. لا بد أن تكون قيمه مثله في ذلك الموضوع في غالب الأوقات، لأن شربة الماء الواحدة في وقت عزة الماء وندرته يرغب فيها بدنانير كثيرة، فلو كلفناه شراء الماء بقيمة في كل الأوقات لحقته المشقة والحر<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: فتح العزيز بشرح الوجيز: ٢/٢٣٧.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) فتح العزيز بشرح الوجيز: ٢/٢٣٧.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المجموع: ٢/٢٨٢.

٢. أن ثمن الماء في بداية الأمر لا ضابط له، لا سيما إذا كثر العطش، وقد يصل الأمر إلى الغلاء الفاحش لكثرة الراغبين في الماء، وهذا يجعلنا بعيدين عن الرخص الشرعية، وقد يتوجب على المسافر شراء ماء الوضوء بدنائير كثيرة<sup>(١)</sup>.

القول الثالث: أنه يعتبر ثمن مثله في ذلك الموضوع في تلك الحالة، من غير انتهاء إلى سد الرmq وهذا هو الوجه الأظهر، والصحيح عند الأكثرين من الأصحاب، وبه قطع الدارمي وجماعه من العراقيين ونقله صاحب البيان عن الشيخ أبي حامد ونقله إمام الحرمين عن الأكثرين<sup>(٢)</sup>.

أدلة القول الثالث أن لكل شيء سوقا يرتفع وينخفض ثمن مثل الشيء ما يليق به في تلك الحالة ألا ترى أن الرقبة وإن كانت غالية بالإضافة إلى عموم الأحوال يجب شراؤها فيها في تلك الحالة<sup>(٣)</sup>.

### القول الرابع:

الذي يبدو لي أن القول الرابع أن لكل شيء ثمن يختلف باختلاف المكان والزمان فإذا كان الناس في مكان يستطيعون شراء الماء بثمن بسيط يقدر على دفعه كل واحد منهم وجب عليهم شراء الماء وعدم التيمم وإذا كان الثمن غاليا جاز لهم تركه والتيمم بدلا عنه.

(١) المصدر نفسه.

(٢) ينظر: المجموع: ٢/٢٨٢.

(٣) ينظر: فتح العزيز بشرح الوجيز: ٢/٢٣٧.

### المسألة الخامسة: الجمع بين الغسل والوضوء بنية واحدة

إذا اغتسل الإنسان من جنابة أو غيرها هل يُجزى غسله عن الوضوء؟ اختلف الفقهاء على ثلاثة مذاهب.

المذهب الأول: حكى الغزالي وغيره أنه لا يجزيه غسل الجنابة عن الوضوء فلو كان عليه حدثان أصغر وأكبر رفع الحدث مطلقاً، فإن قلنا بالمذهب أن الأصغر يدخل أجزأه وارتفع الحدثان، وإلا فلا يجزيه عن واحد منها لأنه لا مزية لأحدهما<sup>(١)</sup>.

لم أعثر له على دليل، وهذا ما ذكره الإمام النووي في المجموع.

المذهب الثاني: إذا اغتسل ونوى الوضوء أجزأه ذلك وهو مروي عن عمر، والشعبي، والحسن، والنووي، وعطاء، ومحمد بن علي، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم، والنخعي، وحماد، والطبري، واليه ذهب أبو حنيفة، ومالك، وهو قول للشافعي وأحمد في رواية وزيد بن علي<sup>(٢)</sup>.

١. قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا﴾<sup>(٣)</sup>.

٢. قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾<sup>(٤)</sup> وجه الدلالة: أن الله تعالى فرض على الجنب الغسل من الجنابة دون الوضوء، ولو كان واجبا لذكره<sup>(٥)</sup>.

(١) المجموع: ٣٨٣/١.

(٢) البحر الرائق: ٢٥/١، المجموع: ٣٨٩/١، المغني: ١٣٩/١.

(٣) سورة النساء: الآية ٤٣.

(٤) سورة المائدة: الآية ٦.

(٥) ينظر: المغني: ١٣٩/١.

٣. ما روي عن عائشة (رضي الله عنها): أن النبي ﷺ كان يتوضأ بعد الغسل<sup>(١)</sup>.

٤. أن الوضوء والغسل عبادتان من جنس واحد، فتدخل الصغرى في الكبرى، كالعمدة في الحج<sup>(٢)</sup>.

المذهب الثالث: أن من اغتسل ونوى بذلك إزالة الحدث الأكبر والوضوء لم يجز ذلك، لا من الوضوء ولا من الغسل وعليه أن يأتي بهما مرتبا.  
روي ذلك عن: إسحاق، واليه ذهب ابن حزم، وزيد بن علي، والإمامية<sup>(٣)</sup>.  
والحجة لهم:

ما روي عن جعفر بن محمد عن أبيه قال: دخلنا على جابر بن عبد الله فقلت: أخبرني عن حجة رسول الله ﷺ قال جابر: خرجنا معه -فذكر الحديث- وفيه: أن الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام خرج من الباب إلى الصفا، فلما دنا من الصفا قرأ: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾، (أبدا بما بدأ الله به)<sup>(٤)</sup>.

وجه الدلالة: قول ابن حزم: هذا عموم لا يجوز أن يخص منه شيء لذا لا يجزي في الأعضاء المغموسة معا لا الوضوء ولا الغسل في تلك الأعضاء لأنه أتى بخلاف ما أمر الله تعالى به<sup>(٥)</sup>.

(١) سنن الترمذي: ٢٧٩/١.

(٢) المغني: ١٣٩/١.

(٣) ينظر: المبسوط: ٥٣/١، والمحلى: ٤٣/٢، وشرائع الإسلام: ٢٣٠/١.

(٤) ينظر: المحلى: ٦٧/٢. لم أجد هذا الحديث في كتب الحديث.

(٥) المحلى: ٦٧/٢.

**القول الرابع:** أن الغسل لا يكفي عن الوضوء بل لابد من الوضوء وهو قول للشافعي، ورواية عن أحمد، وأكثر العترة<sup>(١)</sup>.

#### والحجة لهم:

١. ما رواه الهادي مرفوعاً: أن النبي ﷺ أعاد الوضوء بعد الغسل من الجنابة<sup>(٢)</sup>.

٢. ما روي عن علي عليه السلام أنه قال: من اغتسل من جنابة ثم حضرته الصلاة فليتوضأ<sup>(٣)</sup>.

٣. أن كلا من الوضوء والغسل له سبب يغير سبب الآخر، فالوضوء لأجل الصلاة والغسل لأجل الجنابة<sup>(٤)</sup>.

#### القول الرابع:

الذي يبدو لي أن الرابع القول الثاني لأنه الغسل من الجنابة هو لتحقيق الطهارة لدخول الصلاة فإذا نوى لذلك فقد تحقق فيه شرط الطهارة للصلاة إذا إن الغسل هو وضوء وزيادة وكذلك غسل جميع البدن والأعضاء داخله فيه فإذا توفرت النية والغسل تم هذه مزية في الغسل الجنابة والطهارة منها فكيف لا يكون الوضوء مزية له، أيضاً غسل الأعضاء التي تطلب طهارتها في الوضوء مشمولة في الغسل من الجنابة فكيف يحكم بعدم أجزاء غسل الجنابة عن الوضوء والله اعلم.

(١) مغني المحتاج: ٧٦/١، المغني: ١٣٩/١، التمهيد: ٩٣/٢٢.

(٢) الروض النظير: ٢٣١/١. لم أجد الحديث في كتب الحديث وهذا ما ذكره صاحب الروض النظير.

(٣) الروض النظير: ٢٣١/١، لم أجد الحديث في كتب الحديث وهذا ما ذكره صاحب الروض النظير.

(٤) المصدر نفسه: ٢٣١/١.



## المبحث الثاني

### المسائل المتعلقة بالصلاة

#### المسألة الأولى: الحدث في أثناء الصلاة قبل إتمامها

إذا أحدث المصلي أثناء الصلاة، هل تبطل صلاته أم لا. اختلف الفقهاء إلى ثلاثة أقوال:

القول الأول: من أحدث في صلاته سهوا أو عمدا بطلت صلاته وعليه أن يتوضأ ويعيد الصلاة وبه قال الإمام الغزالي والشافعي في الجديد ورواية عن أحمد ورواية عن مالك<sup>(١)</sup>.

#### استدلوا على ذلك:

بما روي عن النبي عليه الصلاة والسلام قال: (إذا أحدث أحدكم في صلاته فليصرف وليتوضأ وليعد صلاته)<sup>(٢)</sup>.

القول الثاني: أن الصلاة لا تبطل وإنما الذي يبطل هو الوضوء فمن أحدث في صلاته انصرف وتوضأ ثم بيني على ما مضى من صلاته. وإلى هذا ذهب أبو حنيفة والشافعي في القديم<sup>(٣)</sup>.

#### واستدلوا على ذلك:

بما روى عن النبي ﷺ قال: (من أصابه قيء أو رعاف أو قلنس أو مذي انصرف فليتوضأ ثم ليين على صلاته وهو في لا يتكلم)<sup>(٤)</sup>.

(١) مغني المحتاج: ١/١٧٨، روضة الطالبين: ١/٢٧٢، المغني: ٢/١٠٣، المقدمات: ١/٣٢.

(٢) سنن أبي داود: ١/٢٦٤.

(٣) الهداية: ١/المقدمات: ١/٣٢، مغني المحتاج: ١/١٨٧، المغني: ٢/١٠٣.

(٤) سنن ابن ماجه: ١/٣٦٨، سنن الدارقطني: ١/١٥٣.

### وجه الدلالة من الحديث:

دل الحديث على إن من سبقه الحدث في الصلاة انصرف وتوضأ ثم بنى على صلاته ولم يعد الصلاة.

القول الثالث: قال إذا جلس في آخر الصلاة مقدار التشهد ثم أحدث قبل أن يسلم فقد تمت صلاته، بهذا قال الحكم بن عتيبة الكوفي<sup>(١)</sup>.

### الحجة على ذلك:

ما روي عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: (إذا قضى الإمام الصلاة وقعد فحدث قبل أن يسلم، فقد تمت صلاته ومن كان خلفه ممن أتم الصلاة<sup>(٢)</sup>).

### وجه الدلالة:

دل الحديث دلالة واضحة على من أحدث في التشهد الأخير تمت صلاته ولا إعادة عليه.

### القول الراجح:

القول الثاني عليه إعادة الوضوء والصلاة معاً لأن الحدث إذا حصل في أثناء الصلاة بطلت الصلاة التي صلاها فكيف له أن يبني عليها لأن ذلك يكون به فاصل بين بداية الصلاة وآخرها، وهو الحدث والله اعلم.

(١) هو الحكم بن عتيبة الكوفي أبو محمد، ويقال أبو عبد الله تابعي ولد سنة خمسين للهجرة،

وهو ثقة حجة، وافق أهل الكوفة بعد النخعي والشعبي، توفي سنة ١١٥ هـ، ينظر: تهذيب

التهذيب: لابن حجر: ٤٣٤/٢، وشرح السنة: ٢٧٧.

(٢) سنن الدارقطني: ٣٧٩/١.

## المسألة الثانية: مقدار رفع اليدين في التكبيرة

اختلف العلماء رحمهم الله في هذه المسألة إلى ثلاثة أقوال على النحو الآتي:

القول الأول: أن رفع اليدين إلى الأذنين حتى يحاذي بإبهاميه شحمتي أذنيه هو قول الغزالي، وقال الإمام الرافعي قول الغزالي لا يعرف لغيره<sup>(١)</sup>، والأحناف<sup>(٢)</sup>، والشيعة الإمامية<sup>(٣)</sup>.

١. عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال: (كان رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة كبر ورفع يديه حذاء أذنيه)<sup>(٤)</sup>.

٢. عن وائل بن حجر رضي الله عنه قال: (قدمت المدينة فقلت: لأنظرنَّ إلى صلاة رسول الله ﷺ، فكبر ورفع يديه حتى رأيت إبهامه قريباً من أذنيه)<sup>(٥)</sup>.

٣. عن مالك بن الحويرث رضي الله عنه (أن رسول الله ﷺ كان إذا كبر رفع يديه حتى يحاذي أذنيه)<sup>(٦)</sup>.

القول الثاني: أن رفع اليدين في تكبيرة الإحرام إلى المنكبين، وإليه ذهب المالكية والشافعية واسحق وابن المنذر<sup>(٧)</sup>.

(١) الأم للشافعي: ١٢٥/١، المجموع: ٣٠٧/٣.

(٢) تحفة الفقهاء: ٢٢٨/١.

(٣) المعتمد: لأبي القاسم الحلبي: ١٥٧/٢.

(٤) مسند احمد: ٦٥١/٣٠ (١٨٦٧٤).

(٥) مسند الإمام احمد: ١٤٢/٣١ برقم (١٨٨٥٠)، السنن الكبرى: للبيهقي ١١١/٢ برقم (٢٧٩٨).

(٦) صحيح مسلم: ٢٩٣/١.

(٧) بداية المجتهد ونهاية المقتصد: ١٤٢/١، الأم للشافعي: ١٢٥/١، المجموع: ٣٠٧/٣.

### أدلة القول الثاني:

١. عن علي بن أبي طالب عليه السلام عن رسول الله ﷺ (أنه كان إذا قام إلى الصلاة يكبر ويرفع يديه حذو منكبيه) <sup>(١)</sup>.
  ٢. روى عن عمر وأبي هريرة وأبي حميد الساعدي والبراء بن عازب رضي الله عنهم أجمعين: (أن رسول الله ﷺ رفع يديه حذو منكبيه) <sup>(٢)</sup>.
  ٣. عن وائل بن حجر رضي الله عنه أنه قال: (رأيت رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة يرفع يديه حذو منكبيه) <sup>(٣)</sup>.
- القول الثالث: جواز رفع اليدين في تكبيرة الإحرام حذو منكبيه وحذو أذنيه وهو قول الحنابلة <sup>(٤)</sup> والظاهرية <sup>(٥)</sup>.

### أدلة القول الثالث:

قال أصحاب هذا القول إن الأحاديث وردت صحيحة أن رسول الله ﷺ رفع يديه عند تكبيرة الإحرام حذو منكبيه وحذو أذنيه، والمصلي مخير بين الأمرين ولا حرج في ذلك والإمام أحمد يميل إلى المنكبين لأن حديث المنكبين رواه أكثر، وجوز الرفع إلى الأذنين <sup>(٦)</sup>.

- 
- (١) سنن أبي داود: ٢٦١/١ (٦٧١)، سنن الترمذي: ٤٨٧/٥ (٣٤٢٣)، قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.
  - (٢) صحيح البخاري: ١٤٨/١ (٧٣٥)، وصحيح مسلم: ٢٩٢/١ (٣٩٠).
  - (٣) مسند الإمام أحمد: ١٤٢/٣١ (١٨٨٥٠)، والسنن الكبرى للبيهقي: ٢٤/٢ (٢٣٩٨)، وله شاهد من حديث ابن عمر، صحيح البخاري: (٧٣٥) (١٤٨).
  - (٤) الشرح الكبير: لابن قدامة: ٥١١/١.
  - (٥) المحلى: لابن حزم: ٢٣٦/٣.
  - (٦) الشرح الكبير: لابن قدامة: ٥١١/١، المحلى: لابن حزم: ٢٣٦/٣.

## القول الراجح:

يبدو لي أن الراجح هو ما ذهب إليه أصحاب المذهب الأول لورود الأحاديث الصحيحة عنهم وكذلك لا يتعارض مع أدلة المذاهب الأخرى، والله اعلم.

### المسألة الثالثة: استخدام الخط سترة للمصلي

اجمع العلماء على مشروعية اتخاذ المصلي سترة يصلي إليها، على أن تكون واضحة بارزة مرئية للمصلي ولمن حوله<sup>(١)</sup>، كصورة مؤخرة الرجل والحربة أو الرمح أو مؤخرة الدابة والسارية أو غيرها، ولكنهم اختلفوا في جواز استخدام الخط كسترة.

المذهب الأول: جواز الاستتار بالخط وهو مذهب الإمام الغزالي مذهب متأخري الأحناف ورواية عن الإمام الشافعي والإمام أحمد رحمه الله وهو قول سعيد بن جبير والأوزاعي، إلا أن الإمام الغزالي قال لا عبرة بوضوح الخط<sup>(٢)</sup>.

### واستدلوا لقولهم بما يأتي:

حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: (إذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئاً، فإن لم يجد فلي نصب عصا، فإن لم يكن معه عصا فليخط خطاً ثم لا يضره ما مر أمامه)<sup>(٣)</sup>.

### وجه الدلالة:

وجوب وضع سترة لمن أراد أن يصلي فإن لم يكن معه شيئاً يستتر به خط بخط أمامه.

(١) المجموع: ٢١٨/٣.

(٢) المجموع: النووي: ٢١٨/٣، حاشية الطحاوي: ٢٠١، المحلى: ١٨٧/٤، جواهر الإكليل:

٥٠/١، المغني: ٣٨/٢.

(٣) سنن أبي داود: ١٨٣/١، صحيح ابن حبان: ١٢٥/٦.

المذهب الثاني: وهو عدم جواز الاستتار بالخط وهو مذهب أبي حنيفة ومالك ورواية عن الشافعي والظاهرية وهو قول والليث بن سعد<sup>(١)</sup>.

واستدلوا بما يأتي:

أن الخط لا يظهر من بعيد ولذلك لا تتحقق الغاية من خطه فالمتتبع للأحاديث صور السترة يجدها علامات واضحة بارزة مرئية للمصلي ولمن حوله كتصور مؤخرة الرجل والحربة أو الرمح أو مؤخره الدابة أو السارية أو غيرها<sup>(٢)</sup>.

مناقشة الأدلة والترجيح:

مناقشة أدلة المذهب الأول:

إن الحديث الذي استدل به أصحاب المذهب الأول حديث فيه مقال فقد قال سفيان عنه لم نجد شيئاً نشد به هذا الحديث ولم يأتي إلا من هذا الوجه<sup>(٣)</sup>.

مناقشة أدلة المذهب الثاني:

قالوا: (إن الخط لا يظهر من بعيد ولذلك لا تحقق الغاية من خطه..)، وقد رد عليهم: إن هذا صحيح وممكن في حق غير المصلي أما المصلي نفسه فمن خلال أي الخط يمكن أن يعرف حريمه، ويبعد كل من يدخل هذا الحريم.

الترجيح: والذي يبدو لي أن الراجح القول الأول:

١. لأنه يستند إلى حديث وإن كان ضعيفا فقد اتفق العلماء على العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال دون الحلال والحرام، وهذا من نحو فضائل الأعمال، لأنه لو تركها وصلى من دونها صحت صلاته<sup>(٤)</sup>.

(١) حاشية الطحاوي: ص ٢٠١، المجموع النووي: ٢١٨/٣، المغني: ٣٨/٢، جواهر الإكليل:

٥٠/١، المحلى: ١٨١/٤.

(٢) الاستذكار: ٢٨١/٢، حاشية الطحاوي: ٣٦٧/١.

(٣) سنن أبي داود: ١٨٤/١.

(٤) المجموع: للنووي: ٢١٨/٣.

٢. لأنه يحقق الغاية من السترة، وقال النووي: والمختار استحباب الخط لأنه وإن لم يثبت الحديث ففيه تحصيل حريم للمصلي<sup>(١)</sup>.

#### المسألة الرابعة: الصلاة على ظهر الدابة

القول الأول: قال الإمام الغزالي: إذا كان يصلي على ظهر الدابة وانحرفت عن القبلة، وطال الزمان ففي بطلان الصلاة وجهان: الأول: لا تبطل، والثاني: قال به الإمام الغزالي تبطل، وأشار إليه في الوسيط<sup>(٢)</sup>، ولم أجد له دليلاً على ذلك.

القول الثاني: يجوز الفرض على الراحلة عند الضرورة والعذر كأن يكون مطارداً أو لمرض يمنعه من النزول أو لخوف على نفسه أو ماله أو لخوف من ضرر يلحقه بالانقطاع عن رففته أو كان بحيث لو نزل عنها لا يمكنه العودة إليها ونحو ذلك وعليه أن يستقبل القبلة فإن لم يتمكن استقبال بتكبيره الإحرام ولو لم يتمكن من ذلك أجزأته الصلاة ولا إعادة عليه عند الجمهور وتجب الإعادة عليه عند الشافعية<sup>(٣)</sup>، أما التطوع على الراحلة فإنه مباح في السفر بإجماع الفقهاء<sup>(٤)</sup>، ولقول الله تعالى: ﴿فَإَيَّمَا تَوَلَّوْا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾<sup>(٥)</sup>.

وجه الدلالة من الآية: دلت الآية على جواز صلاة التطوع على الراحلة وإن كان المصلي في غير اتجاه القبلة.

(١) المصدر نفسه.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢١٠/٣، والوسيط: ٢٣٠/١.

(٣) المبسوط: ٢٥٠/١، روضة الطالبين: ٢٠٩/١.

(٤) الإجماع لابن المنذر: ص ٤٣، وحاشية ابن العابدين: ٤٧٠/١، روضة الطالبين: ٢٠٩/١،

المغني لابن قدامة: ٤٣٤/١.

(٥) سورة البقرة: الآية ١١٥.



وأيضاً عن ابن عمر رضي الله عنه قال: (كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في السفر على رحلته حيث توجهت به يومي إيماء صلاة الليل، إلا الفرائض ويوتر على راحلته)<sup>(١)</sup>.

### المسألة الخامسة: الموالاة بين كلمات الفاتحة في القراءة في الصلاة

إذا لم يصل المصلي بين كلمات سورة الفاتحة في الصلاة فهل تصح صلاته، اختلف الفقهاء في ذلك على قولين:

**القول الأول:** قال الغزالي: أن الموالاة تنقطع بالنسيان إذا قلنا لا يعذر به في ترك الفاتحة..<sup>(٢)</sup> قال الرافعي: ما قاله الغزالي لا يعرف لغيره<sup>(٣)</sup>، وزاد المالكية في ذلك الدعاء في الصلاة<sup>(٤)</sup>: وقالوا يكره الدعاء في الصلاة المفروضة قبل قراءة الفاتحة وبعدها وأثنائها بأن يخللها به؛ لاشتغالها على الدعاء، ولا يكره في النفل<sup>(٥)</sup>.

### أدلتهم:

اشتغالها -أي الفاتحة- على الدعاء، علة لكراهة الدعاء في أثنائها. فهي أولى لاشتغالها على الدعاء، وهو أولى من دعاء أجنبي<sup>(٦)</sup>.

قال في حاشية الدسوقي: قوله: (بأن يخللها به) أي بالدعاء، وقوله: لاشتغالها على الدعاء علة لكراهة الدعاء في أثنائها وقوله: فهي أولى أي فهي لاشتغالها على الدعاء أولى من دعاء أجنبي قوله: (وجاز لمأموم) أي وجاز الدعاء لمأموم سواء دعا في حال قراءة الإمام للفاتحة أو للسورة والجواز مقيد بقيود ثلاثة: كون الدعاء

(١) صحيح البخاري: ١٧/٢.

(٢) روضة الطالبين: ٢٤٤/١.

(٣) ينظر: الوسيط: ١١٦/٢-١١٧.

(٤) ينظر: حاشية الدسوقي: ٢٥٢/١، وينظر: الشرح الكبير للدردير: ٢٥٢/١.

(٥) ينظر: حاشية الدسوقي: ٢٥٢/١، وينظر: الشرح الكبير للدردير: ٢٥٢/١.

(٦) ينظر: حاشية الدسوقي: ٢٥٢/١، الشرح الكبير للدردير: ٢٥٢/١.

سرا، وقليلًا، وعند سماع سببه، كما أشار لذلك الشارح، كما أن جواز الدعاء لسماع الخطبة مقيد بهذه القيود الثلاثة<sup>(١)</sup>.

القول الثاني: أنه لا يضر؛ وله البناء سواء قلنا يعذر بترك الفاتحة ناسيا أم لا.

قال النووي رحمه الله: وهو الصحيح الذي اتفق عليه الجمهور ونقلوه عن نص الشافعي رحمه الله تعالى<sup>(٢)</sup>، وهو ما ذهب إليه الحنابلة وما ذهب إليه أحمد كما قال في المغني<sup>(٣)</sup>.

واستدلوا بما يأتي:

لا يلزمه استئنافها في حال النسيان لحديث: (عفي لأمتي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه)<sup>(١)</sup>، قال في المغني: يقرأ الفاتحة مرتبة متواليّة مشددة أي بتشديداتها.. وهي ركن في كل ركعة لحديث عبادة مرفوعا: (لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب)<sup>(٤)</sup>، وفي لفظ: (لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب)<sup>(٥)</sup>، وقال إسناده صحيح. وعن أبي هريرة مرفوعا: (من صلى صلاة لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي خداج يقولها ثلاثا)<sup>(٦)</sup>، والخداج: النقصان في الذات في نقص فساد وبطلان تقول العرب أخذجت الناقة ولدها أي ألقته وهو دم لم يتم خلقه فإن نسيها في ركعة لم يعتد بها - أي لم يعتد بتلك الركعة - وسميت فاتحة لأنه يفتح بقراءتها في الصلاة<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: حاشية الدسوقي: ٢٥٢/١، الشرح الكبير للدردير: ٢٥٢/١.

(٢) روضة الطالبين: ٢٤٤/١.

(٣) المغني: ٢٨٧/١ وما بعدها.

(٤) صحيح البخاري: ٢٦٣/١، صحيح مسلم: ٢٩٥/١.

(٥) سنن الدارقطني: ٣٢١/١، قال زياد في حديثه لا تجزيء صلاة لا يقرأ الرجل فيها بفاتحة

الكتاب هذا إسناد صحيح.

(٦) صحيح مسلم: ٢٩٧/١.

(٧) كشف القناع: ٣٣٦/١.

## القول الراجح:

يرجح الباحث القول الأول وهو ما رجحه الغزالي ومن معه لحديث: (صلوا كما رأيتموني أصلي)<sup>(١)</sup>؛ ولأن الفاتحة مشتملة على الدعاء وجامعة له وللحديث القدسي الذي أخرجه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول: (قال الله تعالى: قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ولعبي ما سأل، فإذا قال العبد الحمد لله رب العالمين. قال الله تعالى: حمدني عبدي. وإذا قال: الرحمن الرحيم. قال الله تعالى: أثني علي عبدي، وإذا قال: مالك يوم الدين. قال: مجدني عبدي. وقال مرة: فوض إلي عبدي. فإذا قال: إياك نعبد وإياك نستعين. قال: هذا بيني وبين عبدي ولعبي ما سأل. فإذا قال: اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين قال: هذا لعبدي ولعبي ما سأل)<sup>(٢)</sup>، وقد سماها الله صلاة بقوله: قسمت الصلاة بيني وبين عبدي.. ويكفي أنه تعالى قال: ولعبي ما سأل. وكفى بذلك ذخرا وأملا ومؤملا.. ففي كشف القناع قال في فضلها وأنها تغني الداعي في الدعاء قال: وسميت فاتحة<sup>(٣)</sup>.

### المسألة السادسة: صلاة الجماعة لمن لم يصلي الجمعة

القول الأول: ذهب الإمام الغزالي إلى أنه لا يستحب لهم الجماعة، وبه قال أبو حنيفة<sup>(٤)</sup>.

استدلوا: بأن الجماعة المشروعة في وقت الجهة، أما إذا كان معذورا سقطت عند الجهة والجماعة، وعليه صلاة الظهر.

(١) صحيح البخاري: ٢٢٦/١.

(٢) صحيح مسلم: ٢٩٦/١.

(٣) كشف القناع: ٣٣٦/١.

(٤) المجموع شرح المذهب: ٤/٤١٤، البناية على شرح الهداية: ١٣٣/٢.

**القول الثاني:** قال الشافعي إذا لم يصل الجمعة في صلاة الجماعة. يستحب للمعذورين الجماعة في ظهرهم، والمعذور عنده ضربان: الأول: من يتوقع زوال عذره وجوب الجهة عليه كالعبد والمريض والمسافر ونحوهم. والثاني: لا يرجو زوال عذره، كالمراهق والمريض مزمناً<sup>(١)</sup>، قال الشافعي استحب لهم إخفاء الجماعة لئلا يتهموا في الدين وينسبوا إلى ترك الجمعة تهادناً، إذا كان عذره خفياً، فإن كان ظاهراً لم يستحب الإخفاء لأنهم لا يتهمون حينئذ<sup>(٢)</sup>.

### **القول الرابع:**

يبدو لي أن الرابع أن المعذور عن صلاة الجمعة يستحب له صلاة الجماعة إن أمكن ذلك، لأن صلاة الجماعة إذا كان معه أحد لا حرج له فيها في هذه الحالة.

## **المبحث الثالث**

### **المسائل المتعلقة بالصوم والحج**

#### **المسألة الأولى: حكم صوم الدهر**

للفقهاء في هذه المسألة قولان:

**القول الأول:** قال الإمام الغزالي صوم الدهر سنة<sup>(٣)</sup>.

#### **استدل على ذلك:**

١. الغزالي في الوسيط صوم التطوع في السنة هو صوم عرفه وعاشوراء وسنه من شوال وأيام البيض، الأيام الاثنين والخميس وفي الجمعة يكون صوم الدهر سنة شرط الإفطار يوم العيدين وأيام التشريق<sup>(٤)</sup>.
٢. عن عائشة رضي الله عنها كانت تصوم الدهر في السفر والحضر<sup>(٥)</sup>.

(١) المجموع: ٤/٤١٤.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) الوسيط: ٥٥٥/٢.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) سنن الكبرى: ٣٠١/٤.

٣. عن أنس رضي الله عنه قال: (كان أبو طلحة لا يصوم على عهد النبي عليه أفضل الصلاة والسلام من أجل الغزو، فلما قبض النبي صلى الله عليه وسلم لم أره مفطرا إلا يوم الفطر أو الأضحى)<sup>(١)</sup>.

القول الثاني: كراهة صوم الدهر واليه ذهب مالك وأبي يوسف من أصحاب أبي حنيفة، وقال ابن حزم يحرم صيام الدهر<sup>(٢)</sup>، والحجة لهم:

١. ما روى أبو موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (من صام الدهر بقيت عليه جهنم هكذا وقبض كفه)<sup>(٣)</sup>، قالوا هذا الحديث لا يعتبر حجه لمن قال صوم الدهر وإنما هو تهديد لمن صام الدهر<sup>(٤)</sup>.

٢. قوله عليه الصلاة والسلام (لا صام من صام الأبد، لا صام من صام الأبد، لا صام من صام الأبد)، رواه البخاري ومسلم واللفظ لمسلم. ورواه ابن أبي شيبة<sup>(٥)</sup>.

القول الثالث: جواز صوم الدهر: وهو قول عمر رضي الله عنه وابنه عبد الله، وعائشة، وأبي طلحة الأنصاري وسعيد بن المسيب وبه قال الجمهور العلماء، وإليه ذهب الشافعي وأحمد<sup>(٦)</sup>.

(١) المجموع: ٤١٥/٦.

(٢) المحلى: ١٢/٧-١٦، المجموع: ٣٨٩/٦.

(٣) البخاري هامش الفتح: ١٢٩/٤، مسلم بهامش النووي: ٢٣٧/٧، ابن أبي شيبة: ٧٨/٣.

(٤) المحلى: ١٦/٧.

(٥) البخاري هامش الفتح: ١٩٣/٤، مسلم هامش النووي: ٤٥/٨، ابن أبي شيبة: ٧٨/٣.

(٦) المصادر السابقة في القول الأول، والمغني مع الشرح الكبير: ٩٩/٣.

### والحجة لهم:

ما روى عن عائشة رضي الله عنها أن حمزة بن عمرو الأسلمي سأل رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول إني رجل أسرد الصوم، فأصوم في السفر؟ قال: (صم إن شئت وأفطر إن شئت)، متفق عليها<sup>(١)</sup>.

ووجه الدلالة فيه أن رسول الله ﷺ لم ينكر سرد الصوم<sup>(٢)</sup>.

### **المسألة الثانية: من مر بمواقيت يريد الدخول الحرم لحاجه غير النسك**

اختلف الفقهاء فيمن يريد دخول الحرم لغير النسك إذا تجاوز الميقات ولا يريد النسك.

القول الأول: لو قصد الغريب مكة فدخلها متمتعا ناويا الإقامة بها بعد فراغه النسكين أو من العمرة، فليس بحاضر، فلا يسقط عنه ولو خرج من مكة إلى بعض الآفاق لحاجه ثم رجع في أشهر الحج ثم حج من عامه لم يلزمه الدم عندنا بلا خلاف. وهذا قول النووي رحمه الله تعالى، قال الرافعي: ذكر الغزالي مسألة، وهي من مواضع التوقف، قال: ولم أجدها لغيره في البحث، قال الرافعي: إذا جاوز مريد نسكا فاعتبر عقب دخوله مكة ثم حج ولم يكن متمتعا، وإذا صار من الحاضرين إذا ليس يشترط فيه قصد الإقامة.

وفي الوسيط حكاية وجهين في صورة تقارب هذه. وهو أنه لو جاوز الغريب الميقات وهو لا يريد شكا ولا دخول الحرم ثم بداله يقرب مكة<sup>(٣)</sup>.

(١) البخاري هامش الفتح: ١٥٧/٤، مسلم بهامش النووي: ٢٣٧/٧، مختصر سنن أبي داود: ٢٨٣/٣.

(٢) مجموع الزوائد: ١٩٣/٣.

(٣) المجموع: ١٤٩/٧.

**القول الثاني:** الذي لا يريد دخول الحرم لنسك بل يريد حاجه فهذا لا يلزمه الإحرام بغير خلاف ولا شيء عليه في ترك الإحرام، فقد أتى النبي ﷺ أصحابه بدرأ مرتين وكانوا يسافرون للجهاد فيمرون بذي الحليفة، فلا يحرمون ولا يرون في ذلك يئسا فمتى ما بدا للشخص الإحرام وعزم عليه احرم من موضعه ولا شيء عليه هذا ما قال به مالك والثوري والشافعي وصاحبنا أبي حنيفة<sup>(١)</sup>.

أما الإمام احمد فقال: في الرجل الذي يخرج لحاجه وهو لا يريد الحج فجاوز ذا الحليفة ثم أراد الحج يرجع إلى ذي الحليفة فيحرم منهم وبه قال إسحاق. وقال الإمام احمد: ولأنه إحرام من دون الميقات فيلزمه الدم كالذي يريد دخول الحرم<sup>(٢)</sup>.

**استدلوا على ذلك:** بما روي عن ابن عباس عن النبي عليه أفضل الصلاة والسلام (أنه قال من ترك نسكا فعليه دم)<sup>(٣)</sup>.

### القول الرابع:

والذي يبدو لي أن الرابع إن الذي يريد دخول الحرم ولا يريد أداء النسك، لا يلزمه الإحرام ولا شيء عليه في ترك الإحرام.

### **المسألة الثالثة: وقت إخراج صدقة الفطر**

اختلف الفقهاء في وقت إخراجها على عدة أقوال:

**القول الأول:** قال الغزالي في الوسيط المعتبر غالب قوت البلد وقت وجوب الفطرة لا في جميع السنة، وفي الوجيز: غالب قوت البلد يوم العيد<sup>(٤)</sup>.

(١) بداية المجتهد: ٧٤/١، المبسوط: ١٧١/٤، الأم: ١٨/٢.

(٢) المغني: ٢٥٣/٣.

(٣) مصنف ابن أبي شيبة: ١٢٧/٣.

(٤) ينظر: الوسيط: ٥٠٩/٢.



### الدليل على ذلك:

ما روي عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر صاعاً من تمر... إلى أن قال: (وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة) متفق عليه<sup>(١)</sup>.

### القول الثاني: يجوز تقديمها اليوم واليومين

بهذا قال مالك والصحيح من مذهب الشافعي وأحمد<sup>(٢)</sup>.

### والدليل على ذلك:

ما روي عن ابن عمر قال: (فرض النبي ﷺ صدقة الفطر من رمضان...)، إلى أن قال: (وكانوا يعطون قبل الفطر يوم أو يومين)<sup>(٣)</sup>. وقد ورد عن أبي حنيفة الجواز في جميع أيام السنة مع الكراهة<sup>(٤)</sup>. وقد وردت الرخصة في تأخيرها عن يوم العيد إذا كان هناك عذر عن الإمام أحمد ومالك والشافعي<sup>(٥)</sup>.

### القول الرابع:

بعد عرض أقوال الفقهاء يبدو لي أن الرابع هو قول القائل بجواز إخراجها بيوم أو يومين أو أكثر من ذلك لمصلحة الفقير؛ لأنه يحتاج إليها لشراء الطعام في رمضان وكذلك شراء ما يحتاجه من ملابس وغيرها، أما قول الغزالي إخراجها ليلة العيد ماذا يفعل بها ليلة العيد، وقد يكون محتاج إليها لقضاء حاجته وحاجة عياله

(١) صحيح البخاري: ٤٧٨/٣، صحيح مسلم: ٦٣/٧.

(٢) مراقي الفلاح: ٣٩٥، القوانين الفقهية: ٩٩، المجموع: ١١٨/٦، المفتي وشرح الكبير: ٦٦٠/٢.

(٣) صحيح البخاري: ٤٧٩/٣.

(٤) المصادر السابقة.

(٥) المصادر السابقة.

وكذلك ربما لا يجد فقير يقربه قبل العيد وتقع بعد ذلك قضاء وهو إثم، فقول الجمهور هو الصواب.

#### المسألة الرابعة: لبس خاتم والسوار والطوق من الفضة للرجال

المذهب الأول: قال الإمام الغزالي يجوز لبس الحلي من الفضة، كالخاتم والسوار والطوق ونحوها<sup>(١)</sup>. لأنه لم يثبت في الفضة إلا تحريم الأواني وتحريم التشبه بالنساء فإذا لم من الأواني ولا تشبه بالنساء فلا يكون حراماً<sup>(٢)</sup>.

#### القول الثاني: جواز لبس الختم من الفضة للرجال.

وإليه ذهب: الحنفية، وبعض المالكية، والشافعية، والحنابلة، وما سواه من حلي الفضة كالسوار والطوق ونحوها فقطع الجمهور بتحريمها<sup>(٣)</sup>.

#### واستدلوا بما يأتي:

ما ورد عن انس بن مالك رضي الله عنه (أن رسول الله ﷺ لبس الخاتم فضه في يمينه فيه فص حبشي كان يجعل فكه مما يلي كفه)<sup>(٤)</sup>.

قال الإمام النووي: وقوله: (وكان فكه حبشياً)، قال العلماء: يعني حجراً حبشياً، أي: فصاً من جذع أو عتيق، فإن معدتهما بالحبشة واليمن وقيل لونه أسود<sup>(٣)</sup>.

وجه الدلالة من الحديث: أن لبس خاتم الفضة مباح، إذا لو كان مكروهاً أو محرماً على الرجال لما لبسه المصطفى ﷺ ماحكاه غير واحد من أهل العلم من الإجماع على جواز لبس خاتم الفضة للرجال سواء في ذلك من كان ذا ولاية أم لبس ذا ولاية<sup>(٤)</sup>.

(١) المجموع: ٣٨٥/٤.

(٢) المصدر نفسه: ٣٨٦/٤.

(٣) حاشية ابن عابدين: ٣٦١/٦، الاستذكار: ٣٠٤/٨، مغني المحتاج: ٣٩٢/١، المغني: ١٤٧/٩.

(٤) صحيح البخاري: ٢٠٤/٥.

قال القاضي عياض رحمه الله: اجمع العلماء على جواز اتخاذ خواتم الورق للرجال جميعا، إلا ما ذكر عن بعض أهل الشام من كراهتهم لبسه لغير ذي سلطان، ورووا أثرا، وهو شذوذ أيضا، ومثله قال النووي في المجموع<sup>(١)</sup>.

المذهب الثالث: كراهة لبس الخاتم إلا لذي سلطان وإليه ذهب الشافعية في المجموع، وهو وجه عند الحنابلة<sup>(٢)</sup>.

### واستدلوا بما يأتي:

١. ما ورد عن النبي ﷺ أنه نهى عن عشر، وذكر منها: وعن لبوس الخاتم إلا لذي سلطان. رواه أبو داود والنسائي<sup>(٣)</sup>.

وجه الدلالة: نص صريح وواضح في النهي عن لبوس الخاتم إلا لذي سلطان، لتمييز السلطان بما يختص به.

٢. وما ورد عن أنس بن مالك رضي الله عنه (أن النبي ﷺ أراد أن يكتب إلى كسرى وقيصر والنجاشي. فقل إنهم لا يقبلون كتابا إلا بخاتم. فصاغ رسول الله ﷺ خاتما حلقة فضة ونقش فيها محمد رسول الله). رواه البخاري ومسلم<sup>(٤)</sup>.

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ لم يكن يلبس الخاتم لباس تجميل وتزين به كالعمامة، وإنما اتخذها للحاجة، ليختص به الكتب التي كان يرسلها إلى الملوك وكذلك الخلفاء الراشدين، أبو بكر أو عمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم إنما لبسوا الخاتم بعده ﷺ للحاجة إليه من أجل ولايتهم، واحتياجهم إلى الكتب والرسائل فدل ذلك على أن لبس الخاتم مقيد بالحاجة<sup>(٥)</sup>.

(١) الاستذكار: ٣٠٤/٨، مغني المحتاج: ٣٩٢/١، المغني: ١٤٧/٩.

(٢) المجموع: ٣٨٥/٤، الإنصاف: ١٤٢/٣.

(٣) سنن أبي داود: ٤٨/٤، سنن النسائي: ٤١٩/٥.

(٤) صحيح مسلم: ١٥١/٦.

(٥) شرح النووي عن صحيح مسلم: ١٥٢/٦.

المذهب الرابع: كراهة لبس الخاتم للرجال مطلقا، روي ذلك عن: سفيان الثوري، والأوزاعي، والمغيرة بن شعبة، واليه ذهب المالكية والقاضي أبو يعلى، وأبو الخطاب من الحنابلة. واستدلوا بما يأتي:

١. ما ورد عن ابن عمر رضي الله عنه (أن رسول الله ﷺ اتخذ خاتما من ذهب وكان يجعل فسه في باطن كفه فاتخذ الناس خواتم من ذهب فطرحه رسول الله ﷺ فطرح الناس خواتيمهم واتخذ خاتما من فضة فكان يختم به ولا يلبسه). رواه النسائي<sup>(١)</sup>.

٢. ما روي عن ابن شهاب الزهري رحمه الله، قال: حدثني أنس بن مالك رضي الله عنه (أنه رأى في يد رسول الله ﷺ خاتما من ورق يوما واحدا ثم إن الناس اصطنعوا الخواتيم من ورق ولبسوها. فطرح رسول الله ﷺ خاتمه، فطرح الناس خواتيمهم). رواه البخاري ومسلم<sup>(٢)</sup>.

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ نبذ الخاتم بعد لبسه له، وهذا يدل على كراهته له.

### القول الرابع:

الذي يبدو لي أن الرابع هو القول الأول القائل بجواز لبس الخاتم من الفضة لأن النص ورد بالخاتم، وهذا ما يحتاج له الرجل، أما السوار والطوق فلا يحتاج له الرجل والله اعلم.

(١) سنن النسائي: ٤٥٧/٥.

(٢) صحيح البخاري: ٢٠٣/٥، صحيح مسلم: ١٥١/٦.

### المسألة الخامسة: غسل ذات رحم محرم عند عدم وجود نساء.

اختلف الفقهاء في غسل الرجل ابنته وأمه عند عدم وجود النساء على مذهبين: المذهب الأول: يحق للرجل غسل ذات رحم عند عدم وجود نساء وهو قول وبه قال الغزالي وهو قول المالكية، والشافعية، والظاهرية، والإمامية<sup>(١)</sup>. أما الشافعية يقولون في الترتيب ويقولون المحارم بعد النساء أولى<sup>(٢)</sup>.

#### واستدلوا بما يأتي:

١. حديث أسماء رضي الله عنها أنها غسلت عبد الله بن الزبير ولم ينكر عليها أحد<sup>(٣)</sup>.

٢. لأنها كالرجل بالنسبة له في العورة والخلوة<sup>(٤)</sup>.

٣. لأنه موضع ضرورة وهم اعذر في ذلك من الأجنبي<sup>(٥)</sup>.

المذهب الثاني: لا يحق للرجل غسل ذات محرم بهذا قال أبو حنيفة والإمام أحمد<sup>(٦)</sup>.

واستدلوا: بما روي عن أبي قلابة أنه غسل ابنته واستعظم أحمد لهذا ولم يعجبه وقال أليس قد قيل استأذن على أمك وذلك لأنها محرمه حال الحياة فلم يجوز غسلها كالأجنبية وأخته من الرضاعة فان دعت الضرورة إلى ذلك بان لا يوجد

(١) ينظر: المنتقى: ٥/٢، الثمر الداني في تقريب المعاني شرح رسالة أبي زيد القيرواني: ص ٢٩، والمجموع: ١١٩/٥، المحلى: ١٧٦/٥، الروض النظير: ٣٠٩/٢، شرائع الإسلام: ٣٧/١.

(٢) روضة الطالبين: ١٠١/٢.

(٣) السنن الكبرى: للبيهقي: ١١٩/٥.

(٤) المجموع: ١١٩/٥.

(٥) بداية المجتهد: ٦٦/١.

(٦) شرح فتح القدير: ١١٢/٢. المغني: لابن قدامة: ٢٠٢/٢.

المرأة من النساء، فقال منها: سألت أحمد عن رجل يغسل أخته إذا لم يوجد نساء، فقال: لا فقلت كيف يغسلها وعليها ثيابها يصب عليها الماء صبا<sup>(١)</sup>.

**القول الرابع:** هو ما ذهب إليه أصحاب المذهب الثاني لا يحق له الغسل، لأن المحرم وإن أبيح له النظر إلى بعض المواضع من جسدها فإن في الغسل تكون كثرة المواضع عرضة للنظر فيمنع سدا للذريعة، وإذا دعت الضرورة إلى ذلك فيجب عليه عند ذلك غض بصره أو التغسيل من تحت الثياب، والله اعلم.

### المسألة السادسة: نفقه تجهيز الزوجة إذا ماتت

إن الميت إذا كان زوجا فلا يجب على الزوجة كفنه كما لا يجب عليها كسوته في حال حياته وإن لم يكن له مال، وهذا مجمع عليه<sup>(٢)</sup>.

أما إذا كانت زوجته، فقد اختلف الفقهاء في ذلك إلى قولين:

**القول الأول:** إذا ماتت الزوجة كفنها في مال زوجها إذا كانت معسرة<sup>(٣)</sup>.

قال الغزالي في الوسيط: فأما المرأة إن لم تخلف مالا فهل يجب على زوجها؟ فوجهان: أحدهما: لا؛ لأن النكاح قد انتهى. الثاني: نعم، لأن قد استقر وأوجب الإرث وهذه آخر حاجاتها في الكسوة، فإن لم نوجب على الزوجين فتكفين كل فقير من بيت المال، ولكن بثوب واحد أو ثلاثة؟ فيه وجهان: الظاهر: أنه ثوب واحد أما الأكمل فهو الثلاث في حق الرجال، والزيادة إلى الخمس جائز من غير استحباب وفي حق النساء مستحب، والزيادة على الخمس سرف على الإطلاق<sup>(٤)</sup>.

(١) المغني: لابن قدامة: ٢٠٢/٢.

(٢) منح الجليل: ٢٩٤/١، الروض المربع: ٦٤-٦٦/٣، المحلى: ١٢٢/٥، المجموع: ١٨٨/٥،

بدائع الصنائع: ٧٧١/٢.

(٣) الوسيط: ٣٧١/٢.

(٤) المصدر نفسه.

القول الثاني: كفنها من مالها، واليه ذهب المالكية والحنابلة والظاهرية، والصحيح المقابل، وقول محمد من الحنفية<sup>(١)</sup>.

واستدلوا على قولهم بأن الزوجية قد انقطعت بالموت فصار كالزوج كالأجنبي، يقول ابن حزم: (وكذلك لأن أموال المسلمين محظورة إلا بنص قراني أو سنة، وإنما أوجب تعالى على الزوج النفقة والكسوة والإسكان، ولا يسمى في اللغة التي خاطبنا الله تعالى بها الكفن كسوه ولا القبر إسكاناً)<sup>(٢)</sup>.

القول الثالث: كفنها من مال زوجها سواء أكانت موسرة أم معسرة، وهو المفتي به عند الحنفية والأصح عند الشافعية والمذهب عند الإمامية والزيدية والقول الثاني عند المالكية<sup>(٣)</sup>.

واستدلوا بأن الزوج كما يجب عليه كسوه زوجته في حال حياتها يجب عليه ذلك في مماتها. وأما تحريم الاستمتاع فالعارض كالحيض إذا له غسلها<sup>(٤)</sup>.

### والراجع:

هو القول الثاني؛ لأن الموت لا يقطع العلائق كلها بين الزوجين بل تبقى بعض الآثار منها التوارث وجواز غسل كل منهما الآخر مع الخلاف الذي ذكرناه في الفصل الأول. وهناك سؤال يتبادل إلى الأذهان وهو ما الحكم لو لم يكن لها زوج فمن يلزم بكفنها؟

(١) المحلى: ١٢٢/٥-١٢٣.

(٢) حاشية ابن عابدين: ٢٠٥/٢-٢٠٦، المجموع: ١٨٨/٥، منح الجليل: ٢٩٤/١، شرائع

الإسلام: ١٢، البحر الزخار: ١٠٥/٣.

(٣) بدائع الصنائع: ٧٧١/٢، المجموع: ١٨٨/٥.

(٤) الوسيط: ٣٧١/٢.

## الخاتمة

من خلال دراستي لهذا البحث وجدت أن الإمام الغزالي له انفرادات انفرد بها عن مذهب الشافعية.

١. كان له رأي في النجاسة المائعة فإن غيرت الماء فإن القدر المتغير كالنجاسة الجامدة.

٢. قال الغزالي إن الجمع بين الغسل والجنابة لا يجزئ عن الوضوء.

٣. قال الغزالي الاستنجاء من الريح لا يجب بالماء؛ لأنه خارج من غير رطوبة.

٤. صلاة الجماعة لمن لم يصلي الجمعة ذهب الإمام الغزالي إلى أنهم لا يستحب لهم الجماعة.

٥. في صدقت الفطر قال المعتبر فيها غالب قوت البلد وقت وجوب الفطرة وهو يوم العيد.

٦. قال الإمام الغزالي إن صوم الدهر سنة، قياساً على سنن الوارد فيها الصوم.

٧. ضبط ثمن شراء الماء بثمن المثل، قال الغزالي: ثمنه قدر أجرة نقله إلى الموضع الذي فيه الشخص.

٨. قال الغزالي جواز لبس الحلي من الفضة كالخاتم والسوار والطوق ونحوها؛ لأنه لم يثبت في الفضة التحريم إلا الأواني.

٩. جواز تغسيل المحارم للنساء مع وجود النساء من غير ترتيب.



## قائمة المصادر

١. أحكام القرآن للجصاص: أحمد بن علي الرازي الجصاص أبو بكر (ت ٣٧٠هـ)، تح: محمد الصادق قمحوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ.
٢. إحياء علوم الدين: للإمام الغزالي (ت ٥٠٥هـ)، صحح بإشراف الشيخ عبد العزيز السيروان، دار العلم، بيروت - لبنان، ط ٣.
٣. الأشباه والنظائر: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ.
٤. الأعلام: خير الدين الزركلي، موقع يعسوب على الانترنت.
٥. الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع: محمد الشربيني الخطيب، تح: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ.
٦. الأم: للإمام الشافعي، محمد بن إدريس الشافعي أبو عبد الله (ت ٢٠٤هـ)، دار المعرفة، بيروت، ط ٢، ١٣٩٣هـ.
٧. الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار.
٨. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل: علي بن سليمان المرداوي أبو الحسن (ت ٨٨٥هـ)، تح: محمد حامد الفقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٩. البحر الرائق شرح كنز الدقائق: زين بن إبراهيم بن محمد بن محمد بن بكر، (ت ٩٧٠هـ)، دار المعرفة، بيروت.
١٠. البداية والنهاية: إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبو الفداء، مكتبة المعارف، بيروت.
١١. التاج والإكليل لمختصر خليل: محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري أبو عبد الله (ت ٨٩٧هـ)، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٣٩٨هـ.

١٢. التعريفات: علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.
١٣. الجامع لأحكام القرآن: محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح القرطبي أبو عبد الله (ت ٦٧١هـ)، تح: أحمد عبد العليم البردوني، دار الشعب، القاهرة، ط٢، ١٣٧٢هـ.
١٤. الدر المختار: محمد بن علي بن محمد الحصني المعروف بعلاء الدين الحصفكي (ت ١٠٨٨هـ)، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٣٨٦هـ.
١٥. السنن الكبرى وفي ذيله الجواهر النقي: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي؛ مؤلف الجواهر النقي: علاء الدين علي بن عثمان المارديني الشهير بابن التركماني، مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد، ط١، ١٣٤٤هـ.
١٦. القوانين الفقهية: محمد بن أحمد بن جزي الكلبي الغرناطي (ت ٧٤١هـ).
١٧. الكافي في فقه أهل المدينة: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي، (ت ٤٦٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.
١٨. الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار: أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبه الكوفي (ت ٢٣٥هـ)، تح: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.
١٩. المبسوط: محمد بن أبي سهل السرخسي أبو بكر، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٦هـ.
٢٠. المجموع شرح المذهب: محيي الدين بن شرف (ت ٦٧٦هـ)، تح: محمود مطرحي، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
٢١. المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل: عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن تيمية الحراني (ت ٦٥٢هـ)، مكتبة المعارف، مدينة النشر: الرياض، ط٢، ١٤٠٤هـ.

٢٢. المحلى: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري أبو محمد (ت ٤٥٦هـ)، تح: لجنة إحياء التراث العربي دار الآفاق الجديدة، بيروت.
٢٣. المدونة الكبرى: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت ١٧٩هـ)، تح: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.
٢٤. المستدرک على الصحيحين: محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، تح: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
٢٥. المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني: عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد (ت ٦٢٠هـ)، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ.
٢٦. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم: عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي أبو الفرج، دار صادر، بيروت، ط ١.
٢٧. المذهب: أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، دار الفكر، بيروت. ١٣٥٨هـ.
٢٨. الموسوعة الفقهية الكويتية صادر عن وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت.
٢٩. بدائع الصنائع: علاء الدين الكاساني (ت ٥٨٧هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٢، ١٩٨٢م.
٣٠. تحفة الفقهاء: محمد بن أحمد بن أبي أحمد السمرقندي الحنفي (ت ٥٣٩هـ).
٣١. تحفة المحتاج بشرح المنهاج: شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي (ت ٩٧٤هـ)، دراسة وتحقيق: عبد الله محمود عمر محمد، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.

٣٢. حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار في فقه مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان لختامة المحققين محمد أمين الشهير بابن عابدين، دار الفكر، بيروت-لبنان، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٣٣. حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح: أحمد بن محمد بن إسماعيل الطحطاوي الحنفي (ت ١٢٣١هـ)، مكتبة البابي الحلبي، مصر، ط ٣، ١٣١٨هـ.

٣٤. روضة الطالبين وعمدة المفتين: للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي (ت ٦٧٦هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥هـ.

٣٥. سنن البيهقي الكبرى: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تح: محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

٣٦. سنن الترمذي: محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي (ت ٢٧٩هـ)، تح: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٣٧. سنن الدارقطني: علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي (ت ٣٨٥هـ)، تح: السيد عبد الله هاشم يمانى المدني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م.

٣٨. سنن الدارمي: عبد الله بن عبد الرحمن أبو محمد الدارمي (ت ٢٥٥هـ)، تح: فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ.

٣٩. سنن أبي داود: سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي (ت ٢٧٥هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

٤٠. سنن النسائي «المجتبى»: أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي (ت ٣٠٣هـ)، تح: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط ٢، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٤١. سنن سعيد بن منصور، موقع جامع الحديث الإلكتروني.
٤٢. سنن ابن ماجه: محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني (ت ٢٧٥هـ)، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت.
٤٣. سير إعلام النبلاء لمؤلفه محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبد الله، (ت ٧٤٨هـ).
٤٤. شرح صحيح البخاري: أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال البكري القرطبي، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، السعودية، الرياض، ط ٢، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
٤٥. شرح مختصر خليل: محمد بن عبد الله الخرشي (ت ١١٠١هـ).
٤٦. شرح معاني الآثار: أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة أبو جعفر الطحاوي (ت ٣٢١هـ)، تح: محمد زهري النجار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٣٩٩هـ.
٤٧. شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام، المحقق الحلبي، الجزء الأول.
٤٨. صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي (ت ٢٥٦هـ)، تح: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ط ٣، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٤٩. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي (ت ٣٥٤هـ)، تح: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
٥٠. صحيح ابن خزيمة: محمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر السلمي النيسابوري (ت ٣١١هـ)، تح: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
٥١. صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري.

٥٢. طبقات الشافعية: أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ.
٥٣. طبقات الشافعية الكبرى: عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي.
٥٤. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي (ت ١٠٦٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ—١٩٩٢م.
٥٥. مسند الإمام أحمد بن حنبل: أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، مؤسسة قرطبة، القاهرة.
٥٦. مصنف ابن أبي شيبة «الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار»: أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي (ت ٢٣٥هـ)، تح: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٠٩هـ.
٥٧. مواهب الجليل لشرح مختصر خليل: محمد بن عبد الرحمن المغربي أبو عبد الله (ت ٩٥٤هـ)، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٣٩٨هـ.
٥٨. موطأ الإمام مالك: مالك بن أنس أبو عبد الله الأصبحي، تح: د. تقي الدين الندوي، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤١٣هـ—١٩٩١م. وبهامشه: التعليق المُمَجَّد لموطأ الإمام محمد وهو شرح لعبد الحي اللكنوي.
٥٩. نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار: محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣م.

